العراق والثورة الجزائرية في العهد الملكي 1954–1958 من خلال دراسة مسعود خرنان

أ.ممي نور الدين
جامعة الجزائر "2" أبو القاسم سعد الله

ملخص:

تعرض و لا يزال يتعرض العالم الإسلامي عامة والوطن العربي خاصة إلى هجومات حاقدة وشرسة من الغرب الامبريالي بدوافع القضاء عليه وتمزيقه، وجعله دائما رهن الهيمنة والسيطرة، ولكن ما نلاحظه دائما هو الموقف السلبي للدول العربية من قضاياه والجهود المنقوصة المبذولة في إطار التعاون و التكامل والدعم العربي العربي ، وأبرز ما يدل على ذلك ما يعيشه العراق، وما تعرفه فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، وما تشهده الساحة العربية عموما ، نفس الشيء ما كانت تعيشه الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي ، ومن بين الداعمين للقضية الجزائرية العراق ، الذي قدم خدمات كبيرة للثورة التحريرية الجزائرية .

الكلمات المفتاحية : الثورة الجزائرية ، العراق ، فاضل الجمالي ، نوري السعيد .

Abstract:

The Islamic world in general and the Arab world, in particular, have been subjected to malevolent and fierce attacks from the imperialist West with the motives of eliminating and tearing it apart and making it always subject to domination and control, but what we always notice is the negative position of the Arab countries on its issues and the incomplete efforts made within the Framework of cooperation, integration and Arab-Arab support, and the most prominent evidence of this is what Iraq is experiencing, and what

Palestine has known since the beginning of the last century, and what the Arab arena is witnessing in general, for the Algerian liberation revolution. The same thing Algeria was experiencing during the French occupation, and among the supporters of the Algerian cause is Iraq, which provided great services to the Algerian liberation revolution.

key Words: Algerian Revolution ; Iraq ; Fadel Al ,Djamali ; Nouri said.

مقدمة :

كان العراق من أولى الدول السباقة لدعم القضية الجزائرية وبذل مجهودات كبيرة في مساندة الطلبة المتواجدين في جامعاتها ، وقدم الدعم المادي والمعنوي لممثلي مكتب جبهة التحرير على أراضيها ، واستقبل وفود الحكومة المؤقتة قصد التعريف بالقضية الجزائرية ، وخصص لها من الدعم المادي لشراء السلاح وتدريب الجنود في المؤسسات الحربية ، وليس غريب عن دولة مثل العراق في هذه المواقف فجذور التواصل بين الجزائر بين الجزائر والعراق طبعتها القيم المشتركة بين الشعبين ؛ الدين ، واللغة والمصير المشترك ، ويعد العراق أول دولة اعترفت بالحكومة المؤقتة فور إعلان قيامها في القاهرة .

1– صلات الجزائر بالعراق قبل اندلاع ثورة 1954:

لما كان الشعب الجزائري يدرك حقيقة انتسابه إلى الوطن العربي الإسلامي بحرصه على لغته العربية ودينه الإسلامي فقد حاولت فرنسا منذ احتلالها الجزائر سنة 1830 أن تقيم سدا منيعا على الجزائر للحيلولة دون تسرب أخبار الظلم والتعسف من جانب الاستعمار وإخبار النضال والجهاد من جانب الوطنيين كي لا تلقى الدعم والمساندة من المشرق العربي (1).

إلا أن الروابط الروحية والقومية بين الجزائر والوطن العربي لم تنقطع بالرغم مما إقامته فرنسا من حواجز منيعة حول الجزائر، إذ كان الجزائريون مهتمين بما يحدث في المشرق العربي، فالمؤتمر الأول الشمال إفريقي الذي انعقد في 07 ديسمبر 1924 والذي كان أغلب أعضائه جزائريون اختتمت أعمال هذا المؤتمر بالموافقة على إجراءات متنوعة منها إرسال برقية تأييد وتعاطف إلى المغاربة والتونسيين وأخرى للمصريين جاء فيها بأن المؤتمر يقف بكل أعضائه إلى جانب الإخوة المسلمين في مصر الذين اعتدى عليهم وهددهم بالمجاعة الاستعمار البربري الذي تقوم به الحكومة البريطانية، ولذلك أيد الاستقلال الكامل لمصر.[2]

كما أن الصحافة العربية المطبوعة في المشرق العربي استمرت في التسرب إلى الجزائر رغم الصعوبات الكثيرة التي وضعتها السلطات الفرنسية أمامها، فثورة سوريا ضد فرنسا والضغط المصري على بريطانيا من أجل الاستقلال وإنشاء مملكة فيصل الأول في العراق كلها وصلت الجزائر عن طرق هذه الصحافة.[3]

يضاف إلى ما سبق كانت هجرة العلماء إلى المشرق والمراسلات الخاصة والحج والزيارات وعودة البعض من الجزائريين إلى وطنهم من المشرق ووجود اتصالات سياسية عبر شخصيات من المشرق والمغرب لها سمعة كبيرة مثل "شكيب ارسلان"، "الأمير خالد" لها دور في اطلاع الجزائريين على أحداث المشرق العربي.

وفي الوقت نفسه ساعد الرحالة والصحافيون من المشرق العربي على توضيح الحالة السياسية في الجزائر إلى قرائهم، وقد كان هؤلاء ينتقدون عادة فرنسا لوقوفها حائلا بين الجزائريين واستقلالهم الوطني، من ذلك مثلا ما نشرته صحيفة العراق البغدادية في 18 ديسمبر 1928 تحت عنوان "رسالة من مسافر عراقي" وتضمن عرضا بقلم مجهول على رحلة صاحبه إلى الجزائر وتونس وقد توصل الرحالة إلى أن الروح الوطنية قد انتهت في الجزائر بوفاة الامير عبد القادر، وأن فرنسا قد قضت على كلمات مثل "الوطن " و"الحرية"، وأن التعليم العربي كان مهملا، و أن الجزائريين قد قبلوا هذا الوضع غير العادل الذي طبقه

الفرنسيون عليها[4] كما رأى أنه من وقت لآخر يظهر زعيم في الجزائر لا يطلب الاستقلال من فرنسا ولكن معاملة عادلة لشعبه، غير أن فرنسا ترد بوضع هدا الزعيم في السجن، منهية بذلك حركنه، والظاهر أن هذه اشارة إلى الامير خالد– حفيد الامير عبد القادر– وأضاف المسافر العراقي أنه في بعض الحلات يذهب الجزائريون إلى بلادهم، ولكنهم حين يطالبون فرنسا ببناء المدارس وانشاء الصحافة، فإن هذه المطالب لا تجد آذانا صاغية، ومنذ الحرب العالمية الأولى وبناء على رأي المسافر العراقي بدأت السلطات الفرنسية تعطي الرخص لتلك المشاريع، ولكن بشكل محدود جدا.

ولهذا السبب كان للجزائر عندئذ (وقت زيارته لها) بعض الصحف والمدارس والجمعيات الخيرية، والنوادي الثقافية العربية، وقد أنهى كاتب الرسالة ملاحظاته بإعلان أن الجزائر كانت في طريق التطور مجاربة الخط الذي كان يتطور فيه المشرق العربي.

وقد سهل وجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا لبعض الوطنيين والقوميين العرب الذين كانوا يدرسون في فرنسا، الاتصال بالجزائريين الموجودين فيها ومعرفة اخبارهم عن قرب.

ويذكر (محمد صديق شنشل) وهو أحد الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون في فرنسا في تلك الفترة، بأنه كانت له ولبعض زملائه اتصالات بحزب نجم شمال إفريقيا بين 1935 –1937 فقال:"لقد كان لنا اتصال مع الجزائريين بشكل غير مباشر، لأن الجزائريين كانوا حريصين على أن لا ينشطوا إلا في نطاق التنظيم المرتبط بمصالي الحاج إذ كانت حلقة الوصل بيننا وبينهم عن طريق الطيب السليم[5].

2– سياسة النظام الملكي الخارجية،وموقف الثورة منها(حلف بغداد):

السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة والاقطاع دعائم ثلاث ارتكز عليها النظام الملكي في العراق،وأصبح لهذه القوى الثلاث مصالح مشتركة تجمعها بالنظام القائم [6] واهم ما ميز النظام داخليا هو عدم الاستفرار في الحياة السياسية فمنذ تولي الملك "فيصل الثاني" السلطة

الدستورية في 02 فيفري 1953 إلى 14 جويلية 1957 تعاقبت في ولايته تسع وزارات، كما تألفت وزارة الاتحاد الهاشمي .

ولقد عمد نوري السعيد عند تأليفه الوزارة الثانية عشر في 03 آب 1954 على تقويم الحرية النسبية للصحافة، وحل الأحزاب السياسية، والقضاء على الحريات العامة مما أدى إلى تصفية كل ما يدل على الحكم الديمقراطي وتجريد النظام السياسي من صفته البرلمانية.

وقد جابهت الجماهير والأحزاب السياسية هذه الإجراءات بموجة من الاستنكار و السخط ، غي أن نوري السعيد استمر في سياسته حتى سقوط النظام الملكي.

إما من ناحية السياسة الخارجية ، فان الحكومة العراقية لم تستطع أن تجلب إلى صفها الحكومات العربية، رغم معاونة كل من بريطانيا والولايات المتحدة للسياسة العراقية لأنها تخدم مصالحها[7].

وكان أخطر ما وقع فيه النظام خارجيا تمهيد نوري السعيد وبريطانيا لتأسيس منظمة اقليمية تضم العراق، تركيا، ايران و بريطانيا اطلق عليها اسم "حلف بغداد" (سنة 1955)، ولقد كان للولايات المتحدة الامريكية دورا هاما كونها مراقبا لهذه المنظمة، ثم انضمت إلى بعض لجانها، ولقد قدم هذا الحلف خدمة جليلة للحلفاء بدوره كحلقة من حلقات تطويق الاتحاد السوفياتي من جهة اضافة إلى كونه وسيلة لخلق محور بزعامة العراق يستهدف الاقطار العربية وربطها بالسياسة البريطانية والامريكية[8]

إلا أن هذا الحلف لم يكن منسجما مع المصالح العربية القومية، فلقد كانت النتيجة حين ناقش مجلس العموم البريطاني ميثاق بغداد أن هذا الميثاق ضمان"لإسرائيل" كونه لا يحق لأحد المتعاقدين أن يعتدي على إسرائيل[9] ومعنى هذا في نظر بريطانيا أن العراق لا يستطيع أن يساعد أية دولة عربية يقع عليها الاعتداء من جانب "إسرائيل".

ولقد خيب بيان حلف بغداد الذي نشر في 14 ديسمبر 1955 أمال كل(مصر،سوريا والمملكة العربية السعودية) لأنه جاء سلبيا وعكس توقعاتهم مما أدى إلى اجتماع رؤساء الدول العربية في القاهرة لدرس هذا الموضوع، وقد لبى رؤساء الدول المذكورة وتخلف نوري السعيد[10].

ولقد أرسل العراق وفدا برئاسة " فاضل الجمالي" لتهدئة الوضع إلا أنه بقي مصرا على أن الحكومة العراقية مستمرة في توقيع اتفاقها مع تركية رغم معارضة العالم العربي، ولم تكن إلا فترة زمنية حتى تأزم الموقف العربي وصارت الجامعة العربية مسرحا علنيا للخلاف الناشب بين وجهات النظر وكشف الأوراق السرية، والأحاديث الخفية للرأي العام العربي، ثم اشتد الخلاف وازداد عنفا، وصار الساسة العرب يتحاشون إبداء الميل في هذا الميثاق باعتبار أن إسرائيل صنيعة الاستعمار، وهي اكبر خطر على العرب وسياستهم واقتصادهم وحقوقهم المشروعة، ولابد من معالجة هذا الخطر قبل الانضمام إلى أي ميثاق، أن الغرب بمساعدته لإسرائيل ورعايته إياها وإغراقه عليها بالأسلحة والأموال ومختلف المساعدات الاقتصادية والفنية وهو أكبر دليل على أنه لا تخفي للعرب إلا العدوان، فما كان من نوري السعيد إلا أن صرح بأن الخطر الشيوعي على العراق لابد من صده وهو ملزم بالوقوف بوجهه والميثاق هو الوسيلة الفعالة لذلك [11] .

ويتلخص رأي المعارضين للميثاق في أن هناك دولا عديدة مكلفة بمقاومة الشيوعية ولها امكانيات واسعة، أما إسرائيل فلا يقاومها إلا العرب وحدهم وخطرهم واقع عليهم دون غيرهم، ولها حماة أقوياء فليس من المصلحة القومية أن تتجاوز الخطر الإسرائيلي المحدق القريب لنحارب خطر تحاربه دول قوية بيدها أسلحة، وأقوى الإمكانيات، ثم أن مسألة الخلاف بين المعسكرين تتعلق بالتنافس على السيادة العالمية أكثر من تعلقها بالمبادئ، لكن نوري السعيد أصر على أن الخطر الشيوعي هو الأول ولابد من الميثاق في هذا الظرف بالذات، وقد تسبب" نوري السعيد" بهذا العمل تباعد وجهات النظر بين الدول العربية، مما أدى بالعراق إلى الوقوع في عزلة سياسية[12] .

وتماشيا مع ذلك أيد النظام الملكي في العراق التدخل العسكري في كوريا، والحرب الاستعمارية في الهند الصينية، وعارض في قبول الصين الشعبية كعضو في هيئة الأمم المتحدة، وبقي النظام الملكي يدافع عن الاستعمار الغربي مما حدا بالسيد مرشوار نهرو ممثل الهند في مؤتمر التضامن الآفرو آسيوي المنعقد بالقاهرة سنة 1957 بأن يقول:" إن البلاد العربية ليست جادة في مقاومة الاستعمار والمطالبة بالاستقلال.

كما أوضح بعض النواب العراقيين أن سياسة حكومتهم فاشلة مادامت مرتبطة بالسياسة الغربية فذكر ناب البصرة " حسن عبد الرحمان أن فشل الحكومة العراقية في سياستها الخارجية واضح مهما أرادت أن تنفع نفسها بأنها صديقة لبريطانيا و لأمريكا".

بالإضافة إلى أن نائب بغداد توفيق المختار تعجب من أن تكون حكومته ضد تقرير مصير الشعوب، فقال " أن العراق كدولة صغيرة لا قالت ما لاقت من تعنت الاستعمار وجبروته، ومن واجبها أن تتبنى مبدأ تقرير المصير، غير أننا نجد حكومتنا تغضب على ممثليها في هيئة الأمم المتحدة، حين صوتوا إلى جانب مبدأ تقرير المصير، ونسجهم إلى بغداد، فما معنى ذلك؟ هل أنها ضد هذا المبدأ، وأضاف إذا كان عمل السحب هذا ترضيه لتركيا على موقفها من قضية الجزائر وهي قضية عربية خالصة، بل لماذا لا تطلب من تركيا أن تقطع علاقتها السياسية الاقتصادية مع إسرائيل[13].

موقف الوزارات العراقية:

ترجع بداية اهتمام الوزارة العراقية، بالثورة الجزائرية إلى حادث 20 آب 1955 الذي كان له صدى لدى العام العراقي بشكل عام و إلى مجلس النواب العراقي بشكل خاص إذ لم تمر برهة من الزمن حتى قدم أربعة نواب مذكرة إلى رئيس الوزراء(نوري السعيد) يطالبون فيها باسم عدد من النواب اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة لوقف الإرهاب الاستعمار في مراكش والجزائر[14] .

وعلى اثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء، ووافق على تخصيص مبلغ ربع مليون دينار يصرف لإعانة منكوب المغرب العربي، لكن الحكومة الفرنسية رمدت إبطال هذا المبلغ (15).

ولقد قام وفد جزائري بزيارة إلى العراق في 20 آذار 1956 كان من بينهم " الأمين دباغين" الذي عقد مؤتمرا صحفيا من بين ما قال فيه: " إن الإعانة التي نطلبها من إخواننا العرب تتخلص في تدويل قضية الجزائر، وينبغي الضغط على فرنسا بجميع الوسائل سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية، وتقديم المساعدة المباشرة.

ولقد كان لهذه الزيارة صدى كبير لدى القوى الوطنية، فقد رفع مجلس النواب العراقي مذكرة اجتماعية إلى منظمة الأمم المتحدة والى الدول المبري على أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر كما طالب بعض النواب من الحكومة العراقية قطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع فرنسا.

وعلى اثر هذه المذكرة صرح وزير الخارجية برهان الدين باشا أعيان بأنه سيحمل اقتراح مقاطعة فرنسا إلى الجامعة العربية الذي سينعقد في دمشق لبحث القضية الجزائرية(16).

وعقد الاجتماع في شهر أيار 1956، إلا أن الاقتراح قوبل بالمعرضة، وذلك لتعذر مقاطعة فرنسا اقتصاديا لعدم قدرة العراق والسعودية منع تصدير البترول إلى فرنسا.

وفي 31 أيار سنة 1956 قام الشيخ الإبراهيمي ضمن وفد جبهة التحرير الجزائري بزيارة إلى بغداد بهدف الاتصال بالمسئولين العراقيين لعرض قضية الجزائر في الأمم المتحدة، وشرح حقوق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، وتوحيد الصف العربي والمطالبة بالمساعدة المالية والعسكرية.

واجتمع الوفد الجزائري رئيس الوزراء، كما اجتمع مع وزير الخارجية، و قد اكتفى المهتمون بالوعد بتقديم مساعدات مالية إلى الجزائر، واستنكار أعمال فرنسا في الجزائر(17).

كما كانت هناك مساندة شعبية إذ تقدم في 17 حيزان 1956، 316 مواطنا بعريضة إلى رئيس الوزراء" نوري السعيد" يؤيدون فيها نضال الشعب الجزائري ، مستنكرين أعمال القمع و وجبة الاستعمار في قمع الحركة الجزائرية مطالبين بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، والتدخل لوقف القتال و بإجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري، والحكومة الفرنسية لمنع الاستقلال للجزائر، وطرح قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة [18].

ولذلك أصدرت الحكومة العراقية بيانا حول موقف العراق من محنة الشعب الجزائري ملخصة إدانة أعمال فرنسا الإرهابية في حق الشعب الجزائري.

كما قام وزير الخارجية العراقي برهان الدين باشا أعيان باستدعاء سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وابدي لهم قلق العراق جراء السياسة الفرنسية في الجزائر وطلب إبلاغ حكوماتهم قلق الحكومة العراقية للمذبحة في الجزائر واستغرابها من قيام فرنسا بتحويل قواتها العسكرية المرابطة لحق الأطلس إلى الجزائر لمطاردة الجزائريين، و وجوب بذل المساعي لإيقاف المجزرة في الجزائر[19].

وعند اختطاف الزعماء الخمسة الجزائريين نجد أن برهان الين باشا أعيان استدعى مكنه (البارون دي سيكالاس القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد، وابلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد للعمل الذي قامت به الحكومة الفرنسية باعتقال الزعماء ومطالبتها بإطلاق سراحهم.

وكما تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا على اثر الاعتداء الثلاثي على مصر ومنذ ذلك الحين لم تظهر أي مواقف لوزارة نوري السعيد تخص القضية الجزائرية إلى إن قدم استقالته في حزيران 1956، وتولى (علي حدوث الأيوبي) الوزارة في 20 حزيران 1956، والظاهر أن هذه الوزارة كانت أعجز من أن تجري أي تغيير جوهري في مخطط السياسة الخارجية لأنها تخضع إلى أجهزة حلف بغداد، والسفارة الانجليزية، وشركة نفط

العراق، رغم أن منهاج هذه الوزارة كان بعد التعاون مع الدول العربية وتعمل على تعزيز استقلالها [20].

وصادف تشكيل هذه الوزارة أن زار وفد جزائري[21]، فشرح الوفد لرئيس الوزراء " علي جودت " الظروف التي تجتازها الجزائر والمذابح التي تقوم بها فرنسا ضد الأبرياء العزل من أبناء الجزائر، وطالب الوفد من رئيس الوزراء تقديم المساعدة المستعجلة في حربها العادلة ضد الاستعمار الفرنسي.

ولم تأت وزارة (عبد الوهاب مرحان) التي تألفت في 16 كانون الأول سنة 1956 بشيء جديد، إذ تلخص منهاجها بأنها ستهدف إلى "إعادة حقوق العرب في فلسطين وتحقيق أماني أشقائها الجزائريين في الحرية الاستقلال".

ولقد أقر في 30 كانون الأول 1957 مجلس الوزراء العراقي إدراج فصل جديد في الميزانية لأول مرة خاص بالجزائر حيث خصص مبلغ ربع مليون دينار تحت عنوان إعانة منكوب الجزائر. وفي الحقيقة أن سياسة هذه الوزارة هي استمرار لسياسة الوزارات التي سبقتها، فلم تظهر لها موافق تنصف بالجدية فيما يخص الثورة الجزائرية.

ومنذ ذلك الفترة لم يظهر أي تحرك بالنسبة للوزارة العراقية فيما يخصص الثورة الجزائرية، فوزارة"أحمد مختار بابان" لم تستمر فترة طويلة في الحكم، إذ قامت ثورة 14 تموز 1958م[22]

1–2– الجهود المادية والدبلوماسية:

1–1–2– المساعدات المالية:

منذ العهد بدأ العراق يقدم المساعدات المالية، التي تم جمعها عن طريق التبرعات الشعبية، فقد جاء في رسالة بعث بها ممثل جبهة التحرير الجزائرية ببغداد " أحمد بودا"[23] يوم 20 حزيران 1956 أن الحكومة العراقية إرساله إعانة مالية قدرها ثمانون أو خمسة

وسبعون إلف دينار، ويضيف ممثل الجبهة قائلا " وصرح بتقصير حكومة العراق من ناحية المساعدة، وقد اعترفوا بالتقصير وواعدونا بتخصيص كمية مالية أخرى لمساعدة الجزائر[24]، وجددت الجامعة العربية نسبة المساعدات المقدمة من المملك العراقي إلى الجزائر ب(319600) جنيه إسترليني أي بمقدار 10.98 % من مساهمة الدول العربية، وتقدر المبالغ التي استلمت إلى الوفد الجزائري ببغداد بحوالي (مائة وخمسة وسبعين إلف دينار).

أما عن المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية فهي ضئيلة ومحدودة، وقد أشارت رسالة ممثل الجزائر في بغداد إلى الأسلحة التي عزم العهد الملكي تقديمها إلى الثورة الجزائرية قائلا لقد " خصصت لنا حكومة العراق إلفي بندقية فرنسية من نوع (أوتشكيس) وخمسة آلاف طلقة تلك هي الكمية التي واعدتنا بها الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية[25].

ويبدو أن العهد الملكي لم يكن محرجا من إرسال بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر وخصوصا إذا ما عرفنا بأن العهد الملكي في العراق قد ورثت من حرمة(رشيد عالي الكيلاني) سنة 1941 نسخة من أسلحة فرنسية، كان حكم فيشي الفرنسي الموالي للمحور قد أرسلها من سوريا إلى الموصل لدعم حركة رشيد الكيلاني، لكن هذه الأسلحة لم ينم استخدامها لا من جانب حركة (عالي الكيلاني) ولا من حلف الجيش العراقي، إذ تم خزنها فقط دون استعمالها، وإذا ما أضفنا عامل الصراع الخفي بين بريطانيا وفرنسا، والذي تجلى واضحا في عقد حلف بغداد وتجاهل كل من بريطانيا والولايات المتحدة دور فرنسا في الشرق وعدم الأخذ بمشورتها في عقد هذا الحلف[26].

وكان من هذه العوامل في نظرنا مبررا للعهد الملكي بأن يرسل بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر إذ يذكر (فاضل الجمالي بأنه تم إرسال قسم من الأسلحة إلى سوريا عن طريق البر، وقد استلمه(عبد الحميد مهري) ممثل الجزائر في دمشق وأرسلها هو بدوره إلى الجزائر، أما القسم الثاني من هذه الأسلحة فقد أرسلت إلى ليبيا عن طريق الجو[27].

2-1-2المساعدات الدبلوماسية:

أ- مؤتمر باندونغ:

ترجع البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية العراقية إلى مؤتمر باندونغ الذي أدرجت فيه قضايا المغرب العربي، وقد جاء هذا المؤتمر عاما وشاملا لكل القضايا التي تهم الدول الأسيوية الإفريقية، لاسيما مقاومة الاستعمار بكل أشكاله، وتحرير الشعوب وتقرير مصيرها ومن جملتها شعوب المغرب العربي.ولقد ترأس الوفد العراقي في هذا المؤتمر فاضل الجمالي وفيما يخص الجزائر فقد قال بأن هذا " البلد الذي نعتبره فرنسا تعسفا واعتباطا من التراب الفرنسي، فان الرصاص وإلقاء القنابل على العزل من الناس يجري يوميا" و رد على قول فرنسا بأن الجزائر جزء من فرنسا قائلا " ف'ذا كانت الجزائر وهي قطر يقطنه قوم يختلفون عن الفرنسيين ولهم حضارة ولغة تختلف عن الفرنسيين ولغتهم" وأضاف بأنه إذا كانت الجزائر تعتبر من قبل هؤلاء الفرنسيين جزءا من فرنسا فلم إذن يعاني سكانها العرب المسلمون الإذلال والتمييز في المعاملة؟ وأنهى (فاضل الجمالي) حديثه معلنا بأن العمل لمبادئ الميثاق هو الطريق اللازم للوصول إلى السلام والأمن، وانه من الضروري تحديد الوقت اللازم لإنهاء الاستعمار و تنفيذ حق تقرير المصير، وفق ميثاق الأمم المتحدة [28] .

3- موقف العراق من القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

إن النظام الملكي لم يكن يتحرج من مناقشة القضية الجزائرية لأنه لم يكن مرتبطا بمعاهدة مع فرنسا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه كان أكثر استعداد للتجاوب مع الرأي العام العراقي المتحمس للقضية الجزائرية، ومع ذلك فإن أسلوب عرض القضية الجزائرية فطيلة عهد الملكية لم يرد ذكر جبهة التحرير الوطني أو جيش التحرير في أي خطاب وبيان رسمي كما نلاحظ أن الوفد العراقي، وعندما كان يحاول طرح القضية الجزائرية فأنه يطرحها على أساس أنها " مأساة إنسانية " بل انه كثيرا ما يربطها بالصراعات الدولية خوفا من تسرب المساعدات الشيوعية إلى الثورة الجزائرية، ومحاولة منه للضرب على الوتر الحساس لدى الدول العربية، خلافا بما يلاحظ بعد قيام ثورة 1958 كما أن خطاب الوفد العراقي

في الأمم المتحدة كان أقل عنفا في مهاجمة الاستعمار الفرنسي بخلاف بعض الدول العربية الأخرى وعلى الأخص مصر وسوريا[29].

3–1 موقف البرلمان العراقي في العهد الملكي.

1- الدعوة إلى مساعدة الثورة الجزائرية.

2- الدعوة إلى مقاطعة فرنسا.

3- الدعوة إلى تقديم العون العسكري.

4- المطالبة بتقديم العون المالي.

3–1–1– الثورة الجزائرية في البرلمان العراقي:

في 16 تموز 1925 تكون البرلمان العراقي واستمر حتى اندلاع ثورة 14 تموز 1958، و رغم أن هذه المؤسسة لم تتخذ موقفا خاص بها يميزها عن المواقف الأخرى، وهو أمر ناتج عن طبيعة النظام الملكي ككل، فإن النواب العراقيين تحدث كثيرا عن القضية الجزائرية بل كثيرا ما الحوا على حكومتهم أن تقاطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع فرنسا، كما كانوا يطالبون الحكومة بأن تخصص مبلغا من ميزانيتها لساعده الثورة الجزائرية، بل ألحوا على تقديم المساعدات العسكرية للثورة الجزائرية.

و أظهر البرلمان اهتمامه بالقضية الجزائرية في العديد من المناسبات، وأوقات مختلفة، وان كانت قليلة إلا أنها تكتسي أهمية في أنها مكنت المعارضة الوطنية من إسماع صوتها وعرض وجهات نظر على السلطة الحاكمة مباشرة[30].

3–1–2– الدعوة إلى مساعدة الثورة:

إن أول مناسبة سجل فيها البرلمان العراقي اهتمامه بالثورة الجزائرية تعود إلى: عرض النائب" محمد فاضل "(عن الديوانية) في 10 آذار 1956 حالة مجاهدي الجزائر ومراكش

وما يتعرضون إليه من ظروف قاسية حاثا الحكومة على اتخاذ خطوتين في سبيل التضامن معهم:

1- تقديم الإسعافات والمساعدات. 2- بذل المساعي الدبلوماسية.

فقال أن الواجب هو التفكير في حالة هؤلاء المجاهدين وعوائلهم وما يحتاجون إليه من إسعافات ومساعدات. إن العراق عرف دوما سبخاته وتضحياته القومية لذلك رجالي الحار إلى الحكومة الموقرة أن تمد المعونة السخية إلى إخواننا الجزائريين والمراكشيين لاسيما في النواحي الإنسانية وقد حضر النائب حديثه على المعونات الإنسانية فقط، كما خلا حديثه عن المساعي الدبلوماسية عن أي تفصيل شأن نوع هذه المساعي وهدفها، ويفهم من مجمل حديثه هم الاتصال بالدول الكبرى(و م أ) للضغط على السياسي على فرنسا[31].

فما لا يسكت عليه هي سياسة فرنسا التي خيرت الجزائريين بين الاستسلام أو الإفناء مما أدى إلى نجاح رئيس الوزراء " غي مولية" فهنا تتحتم على الدول العربية رفع صوتها عاليا وتتصل بالدول الكبرى للضغط على فرنسا والأخذ عبدا تقرير المصير.

وقد فتحت هذه الدعوة المجال أمام مناقشات وأراء جدية وحيوية رغم طابعها السلبي، ففي اجتماع المجلس طرح عبد الكريم كنه فكرة إقامة نوع من التعاون مع العالم العربي والإسلامي، فقال سائلا وزير الخارجية: علم العالم أجمع بما تنوي الحكومة الفرنسية في جزء من الوطن العربي الأكبر (الجزائر) ويدرك العالم جيدا ما يهدد الشعب الجزائري المجاهد من مخاطر جمة نتيجة استعداد فرنسا لمجزرتها الرهيبة، وعلم أيضا أنها بدأت تسحب بعض فرقها من حلف (شمال الأطلسي) لإرسالها للجزائر، فهل فكرت الحكومة في إنقاذ الشعب الجزائري، وهل فكرت في التعاون مع العالم العربي الإسلامي[32].

3-1-3 الدعوة إلى مقاطعة فرنسا:

إن فكرة المقاطعة كانت جديدة آنذاك إجراء ممكنا تماما، إلا إن مقاطعة دولة كبيرة كفرنسا كان له مدلوله، وكانت الإشارة إلى المقاطعة يعني إن سلاح الاقتصاد لم يعد بعيدا

إذ يقول النائب (علي كمال) "إن المجزرة الهائلة التي تجرى في الجزائر على مسمع و مرأى من العالم الذي يدعى نفسه بالتمدن إذا كانت تمر منه مر الكرام، أفليس من واجب العراق أن تعلن لهذا الحدث الفظيع بقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع مرتكبي هذه الجرائم الوحشية.

ورغم سلمية هذا الموقف وسلبيته إلا أنها أحرجت الفئات المحافظة التي كانت تربطها علاقات بالغرب وهو هدف في جد ذاته للفئات الأخرى، مما دفع بالفئات المحافظة إلى المطالبة بموقف أكثر اعتدالا أن التطرق لن يأتي بالنتائج الموجودة بأية حال فقد ذكر نائب (ديالي) "جميل الاورته لي" أن لغة الاحتجاجات قد ولت والكلام أصبح لا يجدي نفعا فماذا أفاد الكلام في قضية فلسطين(33).

ويظهر من خلال كلام هذا النائب أنه كان يرى في الاتصال بالحلفاء هو الوسيلة الصحيحة لحل المشكلة الجزائرية فقال" ليست هذه الجلسة الأولى التي تعقد عن قضية شمال إفريقيا، بل عقدت جلسات و جلسات وقد قدمنا منها الاجتماعات والاستنكارات فماذا كانت النتيجة، نعم نحن جميعا العرب والمسلمين نشارك إخواننا في هذه العواطف لكن دعونا نعمل قبل أن نقول حلفاء مع الغربيين وحلفاء مع ميثاق بغداد مع قسم من الدول التي هي شريكة في الحلف الأطلنطي، يجب أن نضغط على هذه الدول لتضغط على فرنسا لإعطاء حق العرب في شمال إفريقيا.

و يظهر أن القضية الجزائرية قد أخذت تمثل المجال المناسب لطرح أفكار ومواقف لم يكن بالمستطاع طرحها من قبل، ففي حديث لنائب بغداد (صادق البصام) خرجت لأول مرة في تاريخ النفط العربي المقاطعة النفطية كسلاح سياسي فعال، كما ترجمت مسألة المقاطعة الاقتصادية بأنها مقاطعة للشركات الفرنسية التي كان العراق قد تعاقد معها ضمن خطط خاصة"مجلس الأعمار" (34) .

أما نائب المتنقل "عبد المجيد محمود" فقد أشارك إلى كفاح الشعب الجزائري لفترة طويلة من الزمن، دون أن يطلب يوما ما أية مساعدة من المشرق العربي و لم يقتصر بعض

النواب نقدهم على فرنسا وحدها، بل اتخذها حجة لمهاجمة المعسكر العربي كله، منقدا ما كان يعرف " بالصداقة " التي تربط العراق بدوله، فقد قال النائب(سامي باش عالم) لقد تضطهدنا دول الغرب من كل مكان، و نقاوم أمانينا من كل مكان وتجاربنا تميل هذه الوحشية ومع ذلك فهي دول صديقة [35].

و تولى الدفاع عن وجهة نظر الحكومة وزير الخارجية " برهان الدين باشا عناب " الذي ختم الجلسة دون الإشارة إلى أسئلة النواب واستفساراتهم التي كانت تقترح على الحكومة مقاطعة فرنسا سياسيا و اقتصاديا، وإنما حاول أ يلمح لذلك بأن المقاطعة الفردية لن تكون ذات فائدة إذا لم تكن جماعية و لربما يؤخذ من كلامه بأنه يقصد المقاطعة الجماعية للدول العربية لفرنسا، تكون أفضل من مقاطعة العراق وحده.

و هكذا انتهى اجتماع مجلس النواب بدون أن يخرج بنتائج مرضية يخص القضية الجزائرية، اللهم إلا إجماع النواب على إرسال عدة برقيات إلى المنظمات الدولية والإقليمية احتجاجا على ما تقوم به فرنسا من إعمال إجرامية و تعسفية في الجزائر، ولكن الشيء الذي يمكن ملاحظته هو أن بعض النواب قد كانوا ناقمين على سياسة حكومتهم، فقد كانوا يوجهون نقدهم للحكومة عن طريق إثارة القضية الجزائرية[36] والظاهر أن قضية قطع النفط عن فرنسا ومقاطعتها سياسيا و اقتصاديا قد أصبحت سلاحا في يد أعضاء مجلس النواب يسهرونه ضد الحكومة ففي سؤال لنائب بغداد (عبد الكريم الأزري) إلى رئيس الوزراء حول قطع النفط العربي عن فرنسا، أشار إلى قضية خطيرة لها دلالتها الخاصة، وهي أن موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا قد أصبحت مطلبا جماهيريا، فقال " بالنظر للأعمال الوحشية التي ترتكبها فرنسا ضد إخواننا الجزائريين والموقف المتحيز الذي تقفه فرنسا بجانب إسرائيل مما دعا مجلس الجامعة العربية في جلسته الأخيرة إلى بحث موضوع مقاطعة فرنسا إقتصاديا وسياسيا وثقافيا، بالنظر لما يعلقه الرأي العام من أهمية هذا الموضوع فهل بحث مجلس الجامعة موضوع قطع النفط العربي عن فرنسا التي تعتمد عليه اعتمادا كليا في اعمالها الإجرامية.

وقد فسح هذا السؤال الكلام لبعض النواب لإثارة موضوع قضية الجزائر مرة ثانية، فطال النائب(توفيق المختار) الكلام عن القضية الجزائرية، إلا أن رئيس النواب (عبد الوهاب مرجان) قد مانعه حتى لا يخوض هذا النائب الحديث في السياسة الخارجية، و لكن النائب توفيق المختار استمر في الكلام دون أن يبالي بما قاله رئيس النواب، فأفصح في مجمل حديثه عن نقطتين هما [37].

(1)– إتهام بعض الدول العربية التي تفتح مطاراتها للطائرات الفرنسية لكي تزود بالوقود، وتقوم بقصف الجزائريين، ولربما كان النائب يقصد من وراء ذلك الطائرات العسكرية الفرنسية الأربعة التي نزلت في مطار بغداد.

(2)– رفض إحدى الدول الداخلية في حلف بغداد الاحتجاج على فرنسا، وعلى الغالب يقصد بريطانيا وقال الناءب" أود أن أتكلم عن المجازر البشرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وعن الطائرات الفرنسية التي تنزل في المطارات العربية و تمون بالوقود لتذهب وتقصف الجزائر، كنت أود أن أتكلم عن المؤتمر الأسيوي الإفريقي، وعن أسباب رفض الاحتجاج على فرنسا من قبل إحدى الدول الداخلية في ميثاق بغداد.

لكن رئيس النواب لم يترك النائب يكمل كلامه فقاطعه للمرة الثانية بحجة أن اللائحة سحبت من اللجنة، واكتفى بالإشارة إلى النواب قائلا لقد وردنا طلب موقع من قبل بعض النواب يتضمن في توصيته مقاطعة الحكومة الفرنسية سياسيا واقتصاديا وثقافيا بناء على الأعمال الوحشية التي ترتكبها في الجزائر [38].

وقبل أن ترفع الجلسة، تولى وزير الخارجية(برهان الدين باشا عيان) الدفاع عن وجهة نظر الحكومة، فتعرض في مجمل حديثه إلى نقطتين: الأولى عن المقاطعة الاقتصادية والسياسية لفرنسا، فأوضح في هذه النقطة بأن الحكومة سبق لها أن طالبت بالمقاطعة، أما النقطة الثانية فيبدو أن الوزير قد حاول الاستخفاف بمطالبة النواب بمقاطعة فرنسا سياسيا

واقتصاديا معللا ذلك بأن سبق أن أندت قرار سوريا في المقاطعة، قبل أن يرفع مجلس النواب هذه التوصية.

فقال لقد سبق للحكومة " في مناسبات عديدة أن طالبت بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية لفرنسا نظراً لأعمالها الوحشية التي تقوم بها ضد إخواننا في الجزائر..." نحن أيدنا قرار سوريا في المقاطعة قبل أن تكون هناك توصية من مجلسكم العالي، ونحن نمثل أبناء العراق كافة وإني مع تقديري للنواب المحترفين الذين الذين تقدموا بالاقتراح، أعتقد أن الحكومة ماضية في سياستها تجاه الجزائر[39].

وهكذا فقد خلا حديث الوزير من أية إشارة إلى قطع النفط عن فرنسا، ولا عن قضية الطائرات العسكرية التي تنزل في المطارات العربية، ولربما الإجابة عن هذين السؤالين سوف يفضحان الحكومة إذا ما عرفنا أن الحكومة العراقية كانت بين الحكومات التي مانعت قطع النفط عن فرنسا، كما أن العراق قد يسمح للطائرات العسكرية الفرنسية النزول في مطارها وتزويدها بالوقود [40] .

وقد عقب نائب (بغداد) (عبد الكريم كنه) على أجوبة وزير الخارجية بقوله " أن الحكومة عازمة في معالجة الأمر بنفسها، وأنها لا تهتم توصيات مجلس النواب " وطالب بالمقاطعة الفردية، بخلاف وزيره الذي يفضل المقاطعة الجماعية، وحسب رأي النائب فإن المقاطعة الجماعية قد أضاع فلسطين"... إن الإجماع مفقود في " الجامعة العربية "كما قدم النائب عدة اقتراحات للحكومة منها أن تستعمل دبلوماسيتها مع الدول العربية لدى مؤتمر باندونغ ولدى الأمم المتحدة، وذلك قصد حماية الشعب الجزائري من الدمار[41].

3-1-4 – الدعوة إلى تقديم العون العسكري:

إن المطالبة الصريحة بتقديم العون العسكري والمادي لجيش التحرير الوطني الجزائري كانت إحدى الأمور التي أثارها نائب بغداد(عبد الكريم كنة) ولربما كان أول نائب يذكر إسم جيش التحرير الجزائري بصريح العبارة، وليس بإسم المجاهدين الجزائريين كما أسبغ على

جيش التحرير صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري إذ يقول: لا يغرب على الحكومة أن تخصيص مال بشكل عاجل وفوري لتقسيمه على جيش التحرير أمر واجب على الحكومة و لا أحدد مبلغ المال بل يجب أن يكون متناسبا مع العبء الملقى على على جيش التحرير، فإذا أقول جيش التحرير أقول جازما أن الشعب الجزائري أصبح كتلة واحدة منصهرة في جيش التحرير (42) .

ولم يفت أعضاء المجلس في المناقشة و أكدوا على ضرورة إتخاذ العراق الخطوة الأولى في هذا المجال ليقدم بذلك النموذج الذي تحتدي به سائر الأقطار العربية و يقول نائب المنفتك "عبد الغني الدلي"، إن الاجماع بين أعضاء الجامعة و خاصة في هذا الظرف قد يكون شبه مستحيل، وبعتقادي إن العراق إنسجاما مع سياسته المعروفة يستطيع أن يقود العالم العربي وراءه.

وطالب نائب البصرة "حسن عبد الرحمان" من الحكومة تخصيص مبلغ من المال لا يقل عن نصف مليون دينار مشترطا بأن لا تدفع هذا المبلغ عن طريق اللجان الدولية كما وقع في المرة الأولى حين رفضت فرنسا ربع مليون دينار عن طريق الصليب الأحمر الدولي الذي خصصته الحكومة لمنكوبي المغرب العربي، وبذلك قد أشار إلى ضرورة الإتصال المباشر بجيش التحرير الوطني إذ قال:" الذي أطالب به هو منح جيش التحرير الوطني نصف مليون دينار لا عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي بل بالطرق الخاصة.

وأتخذ نائب الموصل " سامي باشعالم" انتقاده السياسة الفرنسية كحجة لانتقاده سياسة الأحلاف التي اتخذت في نطاق الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية إذ يقول:" إن فرنسا تقوم بإبادة الشعب الجزائري بقوات حلف شمال الأطلسي الذي من المفروض إن يكون للدفاع عن السلم في العالم وعن حرية الشعوب (43) .

وبين دول هذا الحلف دولتان منضمتان هما تركيا وبريطانيا وبيننا وبين هاتين الدولتين حلف بغداد الذي يتجاوب بأهدافه ومراميه مع حلف شمال الأطلسي، فهل تجد

الحكومة أن سكوت بريطانيا وتركيا عن استخدام فرنسا قوات حلفهم في إبادة العرب أمرا ينسجم مع الآمال التي علقتها حكومة العراق على ميثاق بغداد وهل بحثت الحكومة العراقية هذا الموضوع في الاجتماع الذي عقد في طهران، و أرجو أن أسمع إيضاحا عن ذلك.

وواضح من تعمد وزير الخارجية إغفال مناقشة الأفكار التي تعرض لها النواب والتي كانت تطالب بالمساعدة المادية والعسكرية و أن تحصر حديثه على أن المقاطعة الفردية لن تكون ذات جدوى فقال:" إن الحكومة ترى أن المقاطعة لا تكون ناجحة إلا إذا كانت جماعية، أو أكثر من دولة واحدة لها مصالح مع فرنسا و إذا رأينا تنكرا في اللجنة الفرعية، وهذا ما سجلناه في الجامعة العربية ووجدنا ضرورة للإقدام عن المقاطعة فلا نتأخر".

و تساءل نائب الديوانية "فاضل معلة" عن الأعمال التي قامت بها الممثليات الدبلوماسية مع الدول التي لها صلات بفرنسا لكشف زيف الدعاوى الفرنسية بشأن أن الجزائر هي جزء من فرنسا وعلى إحباط هذه المغالطة [44] .

3-1-5 – المطالبة بتقديم العون المالي:

كان تخصيص الحكومة العراقية مبلغ مليون دينار كمساعدة إلى الأردن داعيا لعدد من النواب العراقيين للمطالبة بتقديم الدعم المالي إلى الثورة الجزائرية فتساءل نائب الكوت " عبد العزيز الخياط" قائلا:" لماذا تتأخر الحكومة عن تقديم المعونة للجزائر بينما نراها ساعدت الأردن بمليون أو أكثر في حين أن وضع الأردن ليس كوضع الجزائر الذي تزداد فيه الضحايا البريئة كل يوم، فالجزائريون أصبحوا معرضين إلى الهجوم العسكري من الجو ومن البر ومن البحر".

كما نجد أن الوزير عند إجابته عن سؤال النائب " توفيق المختار" حول مبلغ ربع المليون دينار الذي خصصته الحكومة لإغاثة منكوبي المغرب العربي فقال:"إن هذا المبلغ دفع إلى جمعية الهلال الأحمر العراقية لتوصله بالطرق التي تعرفها (ويقصد النائب) لصرفه على

المرافق الخاصة [45]. كما تم طرح القضية الجزائرية في عدة جلسات نجد أنها لم تأت بأية إضافات تذكر

كما نجد نائب بغداد " عبد الكريم كنة " قد طالب بإعادة النظر في مبلغ ربع المليون دينار المخصصة للجزائر فذكر إن مثل هذا المبلغ لا يمكن أن يسد مكانا أو يتناسب إطلاقا مع عظم الدور الذي يقوم به الجزائريون للدفاع عن وطنهم، إن المبلغ الذي يطلبه القائمون بالثورة الجزائرية من الدول العربية لا يتجاوز عشرة ملايين، و أن بعض الدول العربية قد رصدت مليوني دينار و ثلاثة أرباع المليون، وأتمنى من الحكومة العراقية أن تمد إخواننا الجزائريين بما يفتقرون إليه من المال والسلاح.[46] و إزاء مثل هذه المطالبة الجادة لم يجد وزير المالية "نديم الباجا جي" ما يجيب سوى مسألة الوضع المالي للعراق آنذاك، ولكن وعد بتخصيص مبالغ أخرى إذا ما تحسن الوضع خلال هذه السنة [47] .

كما نجد أن نائب المنتفك " عبد المجيد محمود" قد طالب الحكومة بزيادة المبلغ المخصص للجزائر، لأن المبلغ الذي خصصته الحكومة هو مبلغ زهيد لا يتناسب مع الحاجة الماسة التي هي عليها الآن الثورة الجزائرية و أضاف " و إذا اعتبرنا قضية الجزائر قضيتنا وحربها حربنا يصبح العجز قضية ثانوية [48] .

وأشار النائب " باشعالم" إلى أمر مهم عاب على الحكومة بأن تخصص المبلغ لمساعد الجزائر باسم إغاثة المنكوبين وطالب من الحكومة إن تخصصه بصراحة ليكون باسم النضال والكفاح في الجزائر، ويظهر إن الحكومة العراقية كانت تأخذ من اسم إغاثة المنكوبين لمساعدة شمال إفريقيا حتى لا تغضب فرنسا [49] .

بيدا أن القضية الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد الملكي قد أصبحت تمثل المجال المناسب لنقد السياسة الداخلية والخارجية للحكومة، فما إن عقد الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لمناقشة ميزانية الحكومة حتى استهل الجلسة نائب بغداد " إسماعيل الغانم" مطالبا الحكومة بزيادة المبلغ المرصود في ميزانيتها للجزائر نحو أربعة أضعاف أي مليون

دينار، وأن الميزانية إذا أصابها عجز قدره ثلاثة ملايين يمكن تحمله (الاجتماع الاعتيادي،الجلسة 11 لسنة 1957).

واتفق النائبان "شاكر ماهر"، نائب بغداد ونائب لعمارة "زياد العسكري" بزيادة المبلغ المخصص في ميزانية الحكومة للجزائر، لكن دون أن يحددا مقدارها مذكرين وزير المالية بوعده السابق حول هذه الزيادة (50).

واحتر نائب كركوك " سلمان بيات " في نقده سياسة الحكومة الخارجية ولحلف بغداد المنتمية إليه أصلا عن جدوى هذا الميثاق بالنسبة للعراق فقال:" ماذا كان دوره مثلا في قضية فلسطين و مأساة الجزائر و ماذا كان دوره مثلا في تقوية العراق وفي مده بالمعونة العسكرية والاقتصادية و الفنية، ومثلما كانت قضية الجزائر مجالا لنقد الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية فقال أحد النواب بين مجالات إنفاق الحكومة فقال نائب المنفتك " توفيق الفكيكي " من العجب العجاب أن تقوم الحكومة العراقية بتأسيس أوبرا أو سينما أو ملهى فتصرف عليه الملايين من الدنانير، كما تصرف في أمور تافهة، وتترك أمر الجزائر المجاهدة كما طاب قبل هذا بإنقاذ " عبد الكريم الخطابي " قال : أنجدوه قبل أن يخذلوه (51)

و لم يطالب بهذا فحسب (قطع العلاقات السياسية والاقتصادية) بل أنه جدد الدعوة لأن تقوم الحكومة بتأميم حصة فرنسا من النفط العراقي فقال : " أرجوا أن يكون من أسباب النصرة للجزائر تأميم حصة فرنسا من النفط العراقي ومقاطعتها بلا تردد، ومقاطعتها اقتصاديا صراحة، ولا حاجة إلى اتفاق دول عربية أخرى أما مجلس الأعيان لم يكن متحمسا لمناقشة القضايا العربية عامة والقضية الجزائرية خاصة، مع بعض المحاولات لبعض الأعضاء لنقد سياسة الحكومة الخارجية تحت عطاء مناقشة الموقف من الثورة الجزائرية، وقد وجه العين مصطفى العمري نقده لسياسة الحكومة الخارجية و إلى حليفة العراق (بريطانيا)، حاثا على المخاطر التي تحدق بالشرق الأوسط وحصرها في (إسرائيل) ، الشيوعية، والاستعمار) فقال:" إن إنجلترا أعطت غانا استقلالها ولكنها تلتفت إلى الجزائر العربية القريبة منها، والتي تقوم جيوشها هي وحليفتها بتقبل شعبها لأنه يطالب بحريته.

ويظهر لنا من خلال تتبعنا لمواقف البرلمان العراقي من القضية الجزائرية أمور أهمها:

1- عدم ظهور أية مواقف للبرلمان العراقي خلال الفترة(1955 – 1956) و نرجح بأن هذا السبب يعود إلى عدم الاستقرار السياسي وعدم تمكن المجلس من عقد اجتماعه خلالها بسبب كثرة لجوء السلطة التنفيذية إلى حل البرلمان، كما أن الثورة الجزائرية، لم تكن قد فرضت نفسها بعد على مجمل الحياة السياسية.

2- أخذ اهتمام البرلمان بالقضية الجزائرية ، يظهر بشكل واضح منذ سنة 1956، ثم أخذ في التصاعد التدريجي، حيث بلغ الذروة في الفترة الممتدة بين1956 إلى سقوط النظام الملكي في ثورة 14 تموز 1958 ، ولتصاعد الثورة الجزائرية، و اتخاذ بعض أعضاء المجلس موقفا قوميا في نصرتهم في الثورة الجزائرية[52].

3- على الرغم من تحذيرات الحكومة المستمرة لأعضاء البرلمان بعدم الخوض في السياسة الخارجية للحكومة، إلا إن بعض النواب تصدوا لبحث ومناقشة القضية الجزائرية بكل جرأة.

4- لقد كان للبرلمان العراقي تأثير كبير على الرأي العام العراقي باعتباره الندوة السياسية الوحيدة القائمة آنذاك في البلاد، وكانت بعض الصحف تنشر في ما يدور في مجلس النواب من مناقشات حول القضية الجزائرية.

5- لقد تميزت المناقشات للقضية الجزائرية بإلقاء الخطب الرنانة والحماس العاطفي، ولم يكن بمقدور البرلمان حمل الحكومة على تغيير سياستها، بل أن معظم النواب كانوا آلة طيعة للحكومة.

6- لقد استطاع بعض النواب من خلال القضية الجزائرية، أن يطرحوا أفكارا لم يكن بالمقدور طرحها في تلك الحقبة مثل استعمال النفط كسلاح ضد الاستعمار، و تأميم حصة فرنسا من النفط ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا ومهاجمة حلف بغداد.

7- أظهرت القوى الوطنية معارضتها لسياسة الحكومة الداخلية والخارجية من خلال جلسات البرلمان العراقي، وقد كانت هذه المعرضة من بين العوامل التي أدت إلى قيام ثورة 14 تموز[53].

خاتمــة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن نظرة الشعب العراقي إلى الثورة الجزائرية كانت تقوم على أساس من الانتماء الكامل لهذه الثورة بآمالها و أهدافها، وليس على أساس التحالف المجرد أو تقديم العون فقط.

ففي العهد الملكي تمثلت الجهود الرسمية في الموقف الدبلوماسية التي بذلتها الوزارات العراقية المتعاقبة بشأن القضية الجزائرية وتراوحت هذه المواقف في نظرتها إلى القضية ، بين اعتبارها قضية إنسانية تتعلق بشعب منكوب يستحق العون وبين كونها قضية شعب له من الحقوق القومية ما يكفل له الاستقلال الكامل عن إرادة مستعمريه، رغم إعلان عدد من الوزارات المتعاقبة عن عزمها على تقديم ما تقتضيه المصلحة القومية من عون إلى الجزائر و عن التخصيص الفعلي لبعض المبالغ المالية ، بل والعسكرية الحقيقية فإن التغيير السريع للوزارات، وارتباط العراق بالتحالفات الغربية، وخاصة حلف بغداد، والطبيعة الاجتماعية للنظام نفسه، كانت كلها أسباب قوية تحول دون تنفيذ مثل هذه النوايا والبرامج، ومع ذلك فإن العهد الملكي لم يعدم تقديم أنواع من العون إلى الثورة الجزائرية ، تمثل بالدعم الدبلوماسي في محافل الدول المتحدة وغيرها، وفي الدعم المالي المحدود، وتقديم بعض الأسلحة الخفيفة نتيجة لقوة الضغط الشعبي المستمر من جهة، و ظهور بعض التضارب في المصالح بين فرنسا وبريطانيا التي كان العراق داخلا في دائرة نفوذها من جهة أخرى.

الهوامش :

(1) Abbas Ferhat, **guerre et révolution d'Algérie**, Julliard, Paris, 1962, P170 -171.

(2) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الآداب،بيروت، 1969 ص 355ص،356.

(3) مجلة الأصالة، العدد الممتاز،1972،تركي رابح،البشير الإبراهيمي في المشرق العربي،ص256.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص361.

(5) مسعود خرنان، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962 (رسالة ماجستير)،جامعة بغداد،1983،ص69.

(6) Al-Jamali Mohammad Fadhil, Expériences in (volume2) P525. arab affaire1943-1958

(7) خرنان مسعود، المرجع السابق،ص75.

(8) المرجع نفسه، ص76.

(9) ابراهيم أحمد العدوي، الصراع بين الأمة العربية و الاستعمار الجديد،دار النهضة، القاهرة،1969،ص 95.

(10) مسعود خرنان،المرجع السابق،ص77.

(11) المرجع نفسه،ص77 .

(12) المرجع نفسه،ص 79.

(13) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 83.

(14) المرجع نفسه، ص 83.

(15) المرجع نفسه، ص 84.

(16) مسعود خرنان: المرجع السابق، ص 85.

(17) المرجع نفسه، ص86.

(18) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 87.

(19) المرجع نفسه، ص 87.

(20) المرجع نفسه، ص 88–ص 89.

(21) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 89.

(22) المرجع نفسه، ص 90 ص 91.

(23) سياسي جزائري بدأ حياته عاملا في المطبعة، حائز على ثقافة عربية ينتمي إلى الرعيل الأول من المناضلين الوطنيين، كان مسؤولا عن تنظيم حزب الشعب الجزائري السري خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح عضوا في اللجنة المركزية حتى سنة 1953، غادر الجزائر ليلتحق بالوفد الجزائري في القاهرة، حيث عين ممثل جبهة التحرير الجزائري في العراق من سنة 1956 حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، ثم أصبح ممثلا في ليبيا وعندما استقلت الجزائر انسحب من الحياة السياسية وهو يمارس التعليم في الجزائر.

(24) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، مطبعة علي خوجة الزائر 1982 ص 173.

(25) المصدر نفسه، ص 173.

(26) مسعود خرنان، المرجع السابق،ص 95.

(27) المرجع نفسه، ص 95.

(28) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 98.

(29) المرجع نفسه، ص 110.

(30) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 112.

(31) المرجع نفسه، ص 113.

(32) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 114.

(33) المرجع نفسه، ص 114 .

(34) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 116.

(35) المرجع نفسه، ص 117.

(36) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 118.

(37) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 118.

(38) المرجع نفسه، ص 119.

(39) خرنان مسعود، المرجع السابق، ص 120.

(40) المرجع نفسه، ص 120.

(41) المرجع نفسه، ص 121.

(42) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 121.

(43) المرجع نفسه، ص 122.

(44) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 124.

(45) المرجع نفسه، ص 125.

(46) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 129 .

(47) المرجع نفسه، ص 130.

(48) المرجع نفسه، ص 131.

(49) المرجع نفسه، ص 131 .

(50) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 133.

(51) المرجع السابق، ص 134.

(52) مسعود خرنان، المرجع السابق، ص 135.

(53) المرجع نفسه، ص 136.

قائمة المصادر والمراجع:

أ– المراجع:

*– بالعربية:

1- العدوى إبراهيم أحمد، الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد، دار النهضة، القاهرة، 1969.

2- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، الجزء الثالث، مطبعة علي خوجة، الجزائر، 1982.

3- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الآداب، بيروت، 1969.

***– بالفرنسية:**

Aljamali Mohammed Fadhil, Expriences in arab affaire 1943-1958(Volume 2).

ب– الرسائل:

1- خرنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962 ، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، 1983.

ج– المجلات:

1- تركي رابح، "البشير الإبراهيمي في المشرق العربي" ، مجلة الأصالة ، العدد الممتاز ، الجزائر ، 1972.